أسر المعتقلين السلفيين الموريتانيين تدين «الاجراءات التعسفية» بحقهم واستمرار اعتقالهم دون محاكمة

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من: عبد الله السيد:

دانت رابطة أسر نشطاء التيار السلفي في موريتانيا استمرار السلطات الموريتانية في اعتقال مجموعة النشطاء دون محاكمة.

وحملت المتحدثة باسم الرابطة السيدة ليلى بنت الغوث في مؤتمر صحافي أمس الخميس الأحزاب السياسية الموريتانية المسؤولية ازاء الصمت والتجاهل السياسي الذي تعاني منه قضية هؤلاء مما حولهم الى منسيين.

وكان هؤلاء النشطاء قد اعتقلوا أواخر عهد الرئيس الموريتاني المخلوع معاوية ولد الطايع بتهمة الانتماء لتنظيمات جهادية مسلحة وواصل المجلس العسكري الذي يحكم موريتانيا منذ الثالث آب/أغسطس 2005 اعتقالهم بنفس التهم،ولم يشملهم أي من قرارات العفو التي صدرت عن مجموعات أخرى كما لم يقدموا للمحاكمة.

وتحدثت رئيسة الرابطة السيدة لعناد بنت سيد أحمد عن استمرار منع الأسر من لقاء ذويها من الموقوفين مبرزة أن المعتقلين تعرضوا لمضايقات خطيرة منها منعهم من التداوي ومن علاج بعض الأمراض الخطيرة مع أنهم ،حسب رأيها، علماء وأئمة محترمون معروفون بدعوتهم الإسلامية السلمية، على حد قولها.

وانتقدت السيدة لعناد بنت سيد أحمد بشدة عدم شمولية العفو الذي أصدره مؤخرا رئيس المجلس العسكري الحاكم حيث اقتصر، حسب قولها، على الخونة وسارقي المال العام بينما استثنى هذه الجماعة التي لم تعرف عنها الا الكلمة الطيبة والنصح للمسلمين ونشر الفضائل.

ونقلت وكالة الأخبار الموريتانية عن السيدة لعناد ان ثمة نية لتسليم هؤلاء النشطاء للولايات المتحدة الأمريكية وان القرار لا ينتظر سوى قبول الطرف الأمريكي بذلك.

وتحسرت بنت سيد أحمد حسرة بالغة لما أسمته معاناة السجناء من المرض المزمن مع منعهم من العلاج .

وأوضحت المتحدثة باسم الرابطة الرابطة عن الدورة الجنائية المقررة يوم 25 الجاري مبرزة أنه ولحد الآن لم تتأكد برمجة المعتقلين لتقديمهم للمحاكمة في هذه الدورة. وأشارت الى أن جميع الجهات القضائية الموريتانية تماطل في الكشف عن الحقيقة في هذا الموضوع. وأعربت عن تخوفها من أن يكون مشروع القانون الجديد الذي صادق عليه مجلس الوزراء الموريتاني مؤخرا والقاضي بالسجن على ذمة التحقيق لثلاث سنوات بدون محاكمة مفصلا على مقاس هذه القضية عن ترصد وسبق اصرار.

هذا وتحدث عن المحامين المتعهدين في الملف المحامي الإمام ولد محمد الشيخ فكشف عن ما أسماه نماذج من مماطلات السلطة التي مافتئت تعرقل الدورة الجنائية عن الانعقاد لأكثر من سبعة اشهر.

وقال انه اذا انعقدت أية محاكمة تكتسي ولو قدرا بسيطا من النزاهة والاستقلالية فإن ذلك سيفضي لإطلاق سراح الموقوفين وهو ما يفسر، حسب رأيه، امتناع السلطة عن تقديمهم للمحاكمة ووضع الملف في حالة اختطاف شبه دائم.

12 قتيلا في تبادل لاطلاق نار جنوب العاصمة التونسية

■ تونس ـ اف ب: افادت الوكالة التونسية الرسمية للانباء امس الخميس ان 12 شخصا من «المجرمين الخطرين» قتلوا الاربعاء بينما اعتقل 15 آخرون في تبادل لاطلاق النار مع قوى امنية كانت تطاردهم جنوب العاصمة.

ونقلت الوكالة عن «مصدر رسمي في وزارة الداخلية والتنمية المحلية» قوله ان «عملية مطاردة عناصر المجموعة الاجرامية التي انطلقت على اثر تبادل اطلاق النار ليل 23 كانون الاول/ديسمبر انتهت الاربعاء».

واضاف ان «قوات الامن الوطني تمكنت من قتل 12 فردا وايقاف العناصر الـ15 المتبقين من هذه المجموعة الاجرامية».

ولم يوضح المصدر هوية المجموعة او طبيعة الجرائم التي ارتكبوها.

وكانت الوكالة افادت في 24 كانون الاول/ديسمبر ان شخصين قتلا وجرح شرطيان في تبادل اطلاق نار وقع الليل الفائت في ضاحية تونس الجنوبية.

وقالت «ان تبادل اطلاق النار وقع بين دورية لقوات الامن ومجموعة اشخاص (..) هم مجرمون خطيرون مطلوبون» قتل منهم اثنان.

سفير أمريكا الجديد لدى تونس يباشر مهماته

■ تونس ـ يو بي أي: اعلنت السفارة الأمريكية في تونس ان السفير روبرت ف. كوداك الذي عينه الرئيس جورج بوش سفيرا جديدا لدى تونس خلفا للسفير ويليام هدسون، باشر مهماته الجديدة.

وأوضحت في بيان تلقت «يونايتدبرس أنترناشونال» امس الخميس نسخة منه أن السفير روبرت ف. كوداك وصل الى تونس في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بعد مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار تعيينه سفيرا في تونس.

وأشارت الى أن السفير كوداك سبق له أن عمل قبل تعيينه في تونس نائبا لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ونائبا لمنسق العملية الإنتقالية في العراق، مكلفا تنظيم الجانب السياسي والعملي لهذه العملية لسلطة الإئتلاف الموحدة، حيث شارك في وضع أسس البعثة الأمريكية في العراق.

يشار الى أن العلاقات التونسية ـ الأمريكية التي بدأت عام 1797 بالتوقيع على اتفاق بين البلدين يتعلق بالصداقة والتجارة والبحرية، شهدت خلال السنوات القليلة الماضية تطورا ملحوظا، انعكس على مختلف مجالات التعاون الثنائي. واستفادت المبادلات التجارية بين البلدين من هذا التطور، حيث سجلت رقما قياسيا خلال العام الماضي، بعدما بلغ حجمها الاجمالي 588 مليون دولار (445 مليون دولار صادرات تونسية، مقابل واردات بقيمة 143 مليون دولار).

كما ساهم هذا التطور في ارتفاع الاستثمارات الأمريكية في تونس التي بلغ حجمها العام الماضي 600 مليون دولار، حيث تتمركز في تونس حاليا 55 مؤسسة أمريكية أو ذات مساهمة أمريكية تعمل غالبيتها في قطاعات الطاقة وتكنولوجيات الاتصال والتجهيزات الطبية.

تنديد باحكام اعدام في حق اسلاميين مغاربة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ندد تجمع لمنظمات حقوقية مغربية بصدور احكام بالاعدام على ناشطين اصوليين. وقال بلاغ للائتلاف المغربي من أجل الغاء عقوبة الاعدام المشكل من جمعية هيئات المحامين بالمغرب، والجمعية المغربية لحقوق الانسان، والمنظمة المغربية لحقوق الانسان، ومنظمة العفو الدولية ـ فرع المغرب، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، والمرصد المغربي للسجون، ومركز حقوق الناس، انه تلقى باستغراب كبير اصدار غرفة الجنايات المكلفة بقضايا مكافحة الارهاب في استئنافية الرباط صدور الحكم بالاعدام يوم 22 كانون الاول/ديسمبر الماضي في حق المعتقلين في ملف جماعة السلفية الجهادية وهم يوسف عداد وعبد المالك بويزكارن.

وقال الائتلاف ان هذه الاحكام تتناقض مع التصريحات التي مافتئت السلطات المغربية تدلي بها حول عزمها الغاء عقوبة الاعدام ومع التوصية المتضمنة في التقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة والداعية لالغاء عقوبة الاعدام .

واعرب الائتلاف عن الاحتجاج على استمرار المحاكم المغربية في اصدار الأحكام بالاعدام، برغم قسوة هذه العقوبة ولانسانيتها برغم تنامي المد المناهض لها على وجدد الدعوة «لكل القوى والفعاليات المدافعة عن حقوق الانسان بالداخل والخارج للمزيد من النضال لحمل الدولة المغربية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، واسراعها بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بالغاء عقوبة الاعدام على اعتبارأن الحق في الحياة حق مقدس».

الجزائر مستاءة من تعاطي السعودية مع وفدها للحج

■ لندن ـ «القدس العربي»: ذكرت صحيفة «الوطن» الجزائرية الناطقة بالفرنسية ان وزير الشؤون الجزائرية محمد غلام الله منزعج من توجيه السعوديين الدعوة لوزير الدولة الجزائري بوجرة سلطاني كممثل لوفد الجزائر في الاحتفال الذي أقامه الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأحد في منى بمناسبة انتهاء الحج.

وقالت الصحيفة إن بوجرة، وهو زعيم حركة مجتمع السلم (حمس) استطاع أن يتجاوز المسؤولين والدبلوماسيين الجزائريين في مكة من خلال ظهوره الممثل الوحيد للدولة الجزائرية في الاحتفال الذي نظمه العاهل السعودي.

وأوضحت الصحيفة أن بوجرة الموجود في مكة منذ 23 كانون الاول/ديسمبر الماضي في ضيافة الملك عبدالله وفي قصر ملكي جرى اعتباره ممثلاً للجزائر في حين أن وزير الشؤون الدينية غلام الله وسفير الجزائر في الرياض الحبيب آدمي كانا موجودين ويمكن أن يلبيا دعوة الملك عبدالله. وقالت مصادر مقربة من البعثة الجزائرية الى الحج للصحيفة إن السعوديين لم يرغبوا في حضور رسميين جزائريين وإنما فقط ممثلين عن الأحزاب الإسلامية.

وأضافت المصادر أن الملك عبدالله كان من المفترض ان يناقش في هذا الجمع السياسات التي يجب أن يتبعها الإسلاميون في احزابهم والمشاريع السلفية في البلدان الإسلامية، وهذا ما يفسر عدم لجوء السلطات السعودية الى جمع الممثلين السياسيين وممثلي الحكومات باستثناء رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية الذي يشغل منصبي رئيس حكومة بلاده وزعيم حركة حماس في الوقت نفسه.

وأوضحت الصحيفة ان هذا التصرف من قبل السعودية لم يلق استحسان الوزير الجزائري غلام الله وأن الاحتفال اتخذ طابع قمة سياسية للأممية الإسلامية التي تحركها السعودية.

ولهذه الأسباب، تضيف الصحيفة، كان مفهوما لماذا لم يكن وزراء وسفراء لبلدان مثل الجزائر موضع ترحيب في هذا الاجتماع، كذلك يمكن فهم السباب عدم حضور بوجرة الى مقر البعثة الجزائرية للحج.

العثور على سيارة محملة بالمتفجرات في اقليم الباسك

■ مدريد ـ اف ب: عثرت شرطة اقليم الباسك شمال اسبانيا امس الخميس على سيارة محملة بالمتفجرات في بلدة اتخوندو، بحسب وكالة الانباء الباسكية «باسكو برس»، بعد خمسة ايام من الاعتداء الذي نفذته منظمة ايتا الانفصالية في مدريد.

وذكرت الوكالة ان السيارة محملة بنحو 100 كلغ من المتفجرات وكانت متروكة منذ 23 كانون الاول/ديسمبر. وعثر في هذا التاريخ على مخبأ يحتوي على صواعق تفجير ومتفجرات بالقرب من بلدة اموريبيتا في اقليم الباسك ايضا.

وردا على سؤال لوكالة فرانس برس، تعذر على وزير الداخلية الاسباني الفريدو بيريث روبالكابا تاكيد هذه المعلومات على الفور. كما تعذر الاتصال بشرطة اقليم الباسك.

ونقلت الوكالة عن المصادر في الشركة ان الناشطين في منظمة ايتا الذين كانوا يستخدمون مخبأ اموريبيتا يمكن ان يكونوا تركوا وراءهم السيارة بعد اعلان الشرطة عن العثور على هذا المخبأ الشهر الماضي.

الشرطة تقول انها فككت عصابة «دولية» لتجنيد المغاربة نحو العراق

اعدام صدام يستنفر اجهزة الامن المغربية واسئلة حول التزام الاسلاميين صمتا مطلقا

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

ما زالت التيارات الاصولية المغربية الاساسية شبه صامتة على جريمة اعدام الرئيس العراقي صدام حسين، واذا كانت حركة التوحيد والاصلاح قد اصدرت بيان تنديد وشارك بعض من قياداتها في الوقفة الاحتجاجية التي نظمت السبت الماضي امام مقر الامم المتحدة بالرباط، فان حزب العدالة والتنمية، المشارك بالبرلمان والذي تشكل الحركة العمق الفكري والايديولوجي له، لم يعلن موقفا ولم يصدر بيانا وان كانت قياداته صرحت لهذا المنبر الاعلامي او ذاك.

لكن المتابعين للشأن الاصولي المغربي يتوجهون الى جماعة العدل والاحسان اقوى التيارات الاصولية والتي ما زالت دون موقف من الجريمة التي اعتبرها المسلمون والعرب اساءة لمشاعرهم واستفزازا واهانة خاصة وان ارتكابها تم فجر عيد الاضحى المقدس عند المسلمين وما زال موقع الجماعة على الشبكة العنكبوتية خاليا من أي تعليق او موقف.

ولوحظ خلال الايام الماضية ان التيارات اليسارية بمختلف تلاوينها قادت عملية الاحتجاج الشعبي وسارعت جميعها لاصدار بيانات استنكار وادانة ودعوة المواطنين والناشطين للمشاركة بفاعلية في كل مظاهر الاحتجاج والتي يتوقع ان تكون اليوم الجمعة ساخنة بعد الدعوة التي وجهتها منظمات حقوقية ونقابية وسياسية لوقفة احتجاجية امام مقر السفارة الامريكية بالرباط.

العدل والاحسان

على صعيد ردود الفعل وصف الحزب الاشتراكي الموحد اعدام الرئيس صدام حسين بالجريمة النكراء، وقال بلاغ لمكتبه السياسي انه «تلقى باستهجان بالغ الجريمة النكراء التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي وعملاؤها في العراق باعدام الرئيس العراقي الأسير صدام حسين صبيحة يوم عيد الأضحى وعشية الاحتفال بأعياد ميلاد المسيح، في استهتار بمشاعر العرب والمسلمين، وفي احتقار بالغ لكل القيم التي طالما ناضلت الانسانية من أجلها».

وادان الحزب «هذه الجريمة الهمجية التي تضاف الى سلسلة الجرائم والحماقات الأمريكية في العراق والمنطقة العربية، ويحمل ادارة بوش المسؤولية الكاملة عنها»، واكد على «اعتبار محاكمة الرئيس العراقي من طرف الاحتلال الأمريكي التي جرت باشراف مباشر من البنتاغون، محاكمة صورية غير شرعية وغير قانونية، ومسرحية هزلية انتهكت كل المواثيق الدولية لحقوق الانسان وفي مقدمتها اتفاقية جنيف حول أسرى الحروب».

وادان صمت النظام الرسمي العربي وتواطؤه مع السياسات الأمريكية التي تستهدف اذلال الأمة العربية وتحقيرها.

ودعا الحزب القوى الوطنية العراقية الى الوحدة في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني وأدواته في العراق على قاعدة الوحدة الوطنية ومقاومة الاحتلال وتأكيد هوية العراق العربية الاسلامية والى محاكمة مجرمي الحرب الأمريكيين أمام المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم التي ارتكبوها ضد الانسانية في العراق.

كما دعا الحزب الهيئات السياسية والمدنية، الوطنية والعربية والدولية الى كشف جرائم الاحتلال الأمريكي بالعراق وفضحه في المنتديات الدولية والزامه باحترام المواثيق الدولية لحقوق الانسان.

وجدد الحزب التأكيد «على حق الشعب العراقي، وحده دون وصاية خارجية، في تقرير مصيره وتحرره من الاحتلال الأمريكي وبناء دولته الديمقراطية الموحدة، ومحاسبة المسؤولين عن ايصال العراق الى وضعه المأساوي الحالي».

ودعت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل الطبقة العاملة الى المشاركة في المسيرة التي تنظمها الاحد القادم «للاحتجاج على اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين من لدن أمريكا وعملائها بالعراق واعتبرت المشاركة ترجمة لمشاعركم الرافضة للعجرفة الأمريكية وضرورة نضالية».

واستنكرت العصبة المغربية لحقوق الانسان بشدة عملية اعدام الرئيس العراقي بعد محكمة غير شرعية «لان سلطات الاحتلال هي التي شكلتها».

وقالت العصبة ان تنفيذ الاعدام صبيحة يوم عيد الاضحى يؤكد الارادة الحاقدة للاستعمار الامريكي واصراره على استفزاز شعور المسلمين والضرب بعرض الحائط بكل القيم الانسانية».

واضافت انها تعد عملية الاعدام اغتيالا سياسيا لرئيس دولة بعد احتلال اراضيها خارج الشرعية الدولية وفي انتهاك صارخ للمواثيق الدولية وان الادارة الامريكية تتحمل مسؤولية هذا الاغتيال كما تتحمل مسؤولية قتل مئات الالوف من العراقيين الخراب والدمار الذي اصاب العراق بسبب الاحتلال الانغلو امريكي.

وتواصل الصحف المغربية اهتمامها بتداعيات اعدام الرئيس صدام حسين وتنشر تقارير حول ردود الفعل وان كانت المقالات او التعليقات قد تقلص عددها.

واعادت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» قصيدة المسيح بعد الصلب للشاعر العراقي الراحل بدر شاكر السياب لها الكاتب لحسن لعسيبي قائلا «الشعر تنبؤ حين يكون صادرا عن انفس صادقة امام الحياة وامام الذل، وامام جلال لحظة اغتيال الشهيد صدام حسين، الذي ركب المجد على يقين الشهداء الذين يعبرون خفافا الى سشاعات التاريخ، ويركبون الاسطورة، تعود قصيدة شاعر العراق بدر شاكر السياب، التي كتبها منذ اكثر من نصف قرن، كما لو انه كتبها البارحة. كما لو انها كتبت من اجل صدام حسين الشهيد.. ففيها بعض العزاء وفيها الكثير من العبر وفيها المجد الذي يبنيه الرجال».

استنفار امني

وارتبطت عملية اعدام الرئيس صدام حسين مع حديث عن استنفار امني. ونقلت صحيفة «المساء» عن مصادر مطلعة ان حدث اعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين «شكل هاجسا امنيا للسلطات الامنية المغربية ووضعت احتياطات امنية ولوجستيكية خاصة في مواجهة أي فعل محتمل سواء من الداخل او من الخارج».

هذا الهاجس الامني المزوج بالنقد الحاد للموقف الرسمي المغربي من عملية الاعدام والذي وصفته صحف مغربية بالبارد والمقرف افرز انباء عن ملاحقات واختطافات للعشرات من الشباب المغاربة على خلفية الاستعداد للالتحاق بالمقاتلين ضد الاحتلال الامريكي بالعراق.

ونقلت وكالة الانباء المغربية الرسمية عن مصادر أمنية امس الخميس أن الشرطة «تمكنت من تفكيك خلية ارهابية ذات تفرعات دولية متخصصة في استقطاب وارسال متطوعين نحو العراق تنشط في بعض المدن والبلدات المغربية». وقالت أن الشرطة اعتقلت، في اطار هذه العملية، 26 شخصا من جنسية مغربية.

واوضحت المصادر ان العناصر الأولية للتحقيق كشفت «عن وجود علاقات ايديولوجية ودعم مالي ولوجيستيكي بين هذه الخلية ومجموعات ارهابية دولية من بينها القاعدة، والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية والجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية ومع أشخاص معروفين بتوجههم نحو العمل الارهابي على الصعيد الدولي».

وقالت صحيفة «العلم» نقلا عن مصادر وثيقة الاطلاع أن جهة مجهولة لم تكشف عن هويتها اعتقلت ليلة الثلاثاء الماضي تسعة أشخاص من مقرات سكناهم بمدينة وزان بشمال البلاد، وقامت بهذه العملية ما بين منتصف الليل والخامسة صباحا، وتمكنت العلم من كشف هوية سبعة معتقلين ويتعلق الأمر بكل من عبد المالك العسالي والحسن العسالي ومحمد النهري وعبد الرزاق الأحرش وعبد الواحد السوسي ورشيد السوسي ومحمد حجي، وينتمي المعتقلون الى وزان ومصمودة وصبيحة اليوم الموالي توجهت عائلات المعتقلين الى مراكز الشرطة والدرك اعتقادا منها أن ذويهم اعتقلوا من طرف أجهزة الأمن المحلية، الا أن هذه العائلات ذعرت لما رد عليها المسؤولون الأمنيون بأنهم لا علاقة لهم بما حدث ولا علم لهم بالاعتقال، وتوجهت العائلات الى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية للاستفسار عن مصير أبنائها.

وقالت العلم ان مراسلها حاول البحث في الحادث وفي أسباب الاعتقال، الا أنه لم يتلق أي جواب غير تأكيد أن الاعتقال حصل فعلا وأن عناصر أمنية قدمت من الرباط هي التي نفذت الاعتقال وقد تكون اكتفت بالتنسيق مع قواد الجماعات المعنية.

وحسب المعطيات التي جمعتها العلم والمرتبطة بهذا الاعتقال فأن الاحتمال يميل الى انتماء المعتقلين الى شبكة جهادية في العراق وأنهم كانوا بصدد التحضير للتوجه الى العراق قصد الجهاد، وهذه معطيات تبقى غير مؤكدة.

ولمتابعة هذا التطور الحقوقي المقلق اتصلت «العلم» بالامين العام للهيئة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان الذي أكد بالمناسبة استغراب العصبة من تنامي الاختطاف معبرا عن التنديد بهذه الظاهرة مطالبا بالكشف الفوري عن مصير المختطفين واعمال القوانين الجاري بها العمل كما عبر امين فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بوزان مطالبا بالكشف عن من سماهم بالمختطفين واعمال القانون.

وكان نفس الحادث بنفس الصيغة تكرر خلال الأيام القليلة الماضية بمدينة تطوان حيث تم اعتقال/اختطاف أشخاص آخرين.

وقالت يومية «المساء» ان السلطات الامنية بمدينة تطوان شنت حملة اعتقالات واسعة وعلى شكل اختطافات شملت اكثر من 40 شخصا « يشتبه بانتمائهم لتنظيمات متطرفة»، حسب مراكز حقوقية بالمدينة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة ان سلطات امن تطوان لا علم لها بعمليات الاختطاف وتجهل مكان احتجاز المعتقلين ورجحت الصحيفة ان يكون المخطوفين نقلوا الى مقر المخابرات السرية بتمارة قرب الرباط.

وقال السموني الشرقاوي انه تلقى اتصالات من عائلات في تطوان تشتكي من تعرض ابنائها للاختطاف وان تحريات المركز بينت ان الامر يتعلق بشبان كانوا يحاولون الذهاب الى العراق للالتحاق بالمقاومة واخرين عادوا للتو من بلاد الرافدين.

وقالت صحيفة «الصحيفة» ان السفارة السويدية بالرباط استفسرت وزارة الداخلية المغربية عن مصير الشاب احمد الصوفري الذي تقول انه اختطف يوم الجمعة الماضي في اطار حملة اختطافات قامت بها الشرطة السرية المغربية بمدينة تطوان في اطار ملاحقتها للشبان المغاربة الذين يشتبه بانهم يحاولون الالتحاق بالمقاومة العراقية في وقت تحاصر الشرطة احد مساجد المدينة.

مغاربة يتابعون تقارير عن اعدام الرئيس العراقي صدام حسين بمقهى شعبي في الرباط

نصح بتفاعل اوروبا مع المنظمات الاسلامية المعتدلة في المنطقة العربية

تقرير الماني: برلين ستراجع سياسة عزل حماس بعد توليها رئاسة الاتحاد الاوروبي

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

وزع «المعهد الالماني للشؤون الدولية والامنية العالية» في نهاية عام 2006 كتيبا بعنوان «السياسة الالمانية الخارجية والامنية العالية: التحديات والفرص في فترة رئاسة المانيا للاتحاد الاوروبي» تضمن تحليلا لسياسات المانيا في شتى الشؤون العالمية. وتناول احد فصول الكتيب موضوع «التحدي الناشىء عن الاسلام السياسي». وهذا الفصل يكتسب اهمية في هذه الفترة في ضوء زيارة المستشارة الالمانية انغيلا ميركل الى امريكا ولقائها بالرئيس الامريكي بوش الابن لتنسيق السياسات الاوروبية والامريكية في المنطقة قبل جولتها المقبلة في منطقة الشرق الاوسط.

يبدأ هذا الفصل بالاشارة الى انه في سائر انحاء العالم الاسلامي، وفي كثير من دوله، يحتل المسلمون المعتدلون الدور الثاني من حيث الاهمية بعد اصحاب السلطة. وهؤلاء، حسب الكتيب، اختاروا سياسات براغماتية غير عنيفة لتحقيق اهدافهم تشمل المشاركة في العملية السلمية، وهم يطالبون باعتماد الوسائل الديمقراطية من جانب قادة الانظمة، ويحظون (في الوقت عينه) بتأييد الشبكات الاسلامية في المجتمعات المتواجدين فيها والتي تنتشر انتشارا واسعا.

ويعتبر كاتبو هذا الفصل انه في المدى البعيد سيكون لهؤلاء المسلمين المعتدلين التأثير الاكبر على القرارات السياسية من تأثير المجموعات الراديكالية او الارهابية الاسلامية. وهم البديل الفعلي المنظم للانظمة الديكتاتورية المنتشرة في منطقة الشرق الاوسط وجوارها.

ويقول المؤلفون (موريبل اسبورغ ويوهانس ريسنر وايزابيل ويرينفلس) ان دول الاتحاد الاوروبي اقتنعت حتى الساعة بما يقوله لها قادة الانظمة الديكتاتورية في المنطقة بانهم هم الممثلون الفعليون لشعوبهم الذين يمكن للغرب ان يعتمد عليهم... وبسبب «الموانع الحضارية واللغوية» لم تؤسس الدول الغربية، حسب المقال، علاقات مع المجموعات الاسلامية المعتدلة في المنطقة بالسرعة المطلوبة، ويؤكدون بانه ليس بالامكان تحقيق نشر الديمقراطية في مجتمعات الشرق الاوسط والعالم الاسلامي من دون علاقات اوروبية وامريكية مع منظمات تحظى بتأييد واسع لدى شعوب هذه المجتمعات. وبالتالي، من الضروري توجيه دعوة اوروبية ـ امريكية لهذه المجموعات للمشاركة الفعلية في الانظمة السياسية في المنطقة.

ولكن المؤلفين يحذرون من التعميم بشأن هذه المنظمات الاسلامية، فمن الضروري ان تفرق الرئاسة الاوروبية بين مجموعات منها هي في موقع السلطة، كما في تركيا وايران، ومجموعات يعتبرها الغرب، وحتى الاوروبيون، ارهابية كحركة «حماس» الفلسطينية، بينما هي بالفعل معتدلة نسبيا، ومنظمات اسلامية هي في موقع المعارضة كما في مصر والجزائر والاردن والمغرب. والتعامل مع الاسلاميين الذين يمسكون بزمام السلطة لا يشكل مشكلة لاوروبا حسب التقرير لانه تعامل طبيعي بين دول، وهذا لا ينطبق على التعامل الاوروبي مع المجموعات التي هي خارج السلطة او التي تجري محاولات لافشال سلطتها (كما في وضع حماس) او اخراجها من السلطة. وحتى الساعة، يقول الكتيب، من الصعب جدا التنبؤ اذا كانت «حماس» ستستطيع تثبيت نفسها في السلطة في فلسطين (في شكل او في آخر) او معرفة اي تيار في «حماس» سترجح كفته، ولكن عندما تتسلم المانيا رئاسة الاتحاد الاوروبي من الضروري، حسب المؤلفين، مراجعة قرار عزل حماس والتخلي عن مقاطعتها اوروبيا، وعن وقف المساعدات المادية عنها.

وهذا التوجه، يجب ان يحدث، حسب التقرير، بصرف النظر عما اذا امتثلت «حماس» كليا لطلبات المجموعة الدولية او لم تمتثل، فالحوار لا يعني التعاون، ولكن ليس من الممكن الحوار وفرض الشروط، عندما يتعلق الامر بمصالح الدول. فاذا نجح الحوار، يصبح لاوروبا الدور في التأثير على مواقف «حماس» الى درجة اكبر في شؤون وقف اطلاق النار والسلام. والحوار غير ممكن في وضع ما زالت فيه «حماس» موضوعة على لائحة المنظمات الدولية المشجعة للارهاب، ويجب حذف (على الاقل) جناحها السياسي من هذه اللائحة.

ويشير التقرير الى ضرورة الاعتراف بان الاجندة السياسية لكثير من المنظمات الاسلامية المعتدلة في المنطقة تبدلت، اذ لم تعد تطالب بانشاء دولة محض دينية، او لم يعد موضوع الدولة المرتكز على الدين الموضوع الرئيسي في هذه الاجندة، اي انها اصبحت تقبل بالعمل السياسي مع مجموعات لا تحبذ هذا التوجه، وتقبل عموما بالمبادىء العامة للديمقراطية وحقوق الانسان، ولا ترفضها كبدع غربية غريبة، كما تدعو في الوقت عينه الى مكافحة الفساد والى الشفافية وتطبيق حكم القانون وفصل السلطات، والى حرية البرلمانات بدلا من اخضاعها للسلطة الدينية.

ولكن التقرير ينبه الى ان بعض القضايا ما زالت عالقة بالنسبة الى مواقف هذه المنظمات، وخصوصا فيما يتعلق باوضاع قد تختلف فيها مواقف الشريعة الاسلامية مع بعض متطلبات الديمقراطية (في قالبها الغربي) ومن الخطأ الاعتقاد بان تحولا سريعا نحو الديمقراطية الغربية سيحدث او ان مشاركة المنظمات الاسلامية في برلمانات مشتركة (كما في الاردن والبحرين ومصر) سيؤدي الى مواقف اكثر تقدمية (من منطلق غربي) وربما العكس هو الصحيح.

ويدعو التقرير الى بذل مجهود اوروبيا لتعاون اوروبا مع المنظمات الاسلامية المعتدلة، كما فعل الاتحاد الاوروبي في اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية مع دول منطقة البحر المتوسط.

وفي اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية (الموقعة عام 2004) هناك بند يشير الى ضرورة التعاون مع الاسلاميين المعتدلين، حسب المؤلفين، وعلى المانيا كرئيسة الاتحاد الاوروبي ان تتابع جهود فنلندا في هذا المجال وان تدعو الانظمة العربية وقادتها الى وقف تعاملها السلبي مع المنظمات الاسلامية المعتدلة، ووقف قمعها لها، والاقلاع عن خرق حقوق الانسان وحكم القانون في مواجهتها معها، وان تسمح باجراء انتخابات نزيهة وعادلة تحت مراقبة دولية واوروبية والاعتراف بنتائجها.

والمانيا، حسب واضعي التقرير، بدأت حوارها مع الاسلام منذ عام 2002 وهي مؤهلة لاكماله اكثر من غيرها في فترة رئاستها لاوروبا.